البنـــاء
السنة السادسة / الاثنين / 2 شباط 2015 / العدد 1699
Sixth year / Monday / 2 February 2015 / Issue No. 1699

دافوس 2015... لا عزاء للفقراء...

■ لمياء عاصي

تطغى حرارة النقاشات على برودة الطقس في دافوس السويسرية الجميلة، حيث ينعقد منتدى دافوس الاقتصادي العالمي عام 2015، في عامه الخامس والأربعين، والحضور هم: رؤساء دول وحكومات، ووزراء خارجية واقتصاد ومال، وحكام بنوك مركزية، ومدراء ورؤساء لشركات تقدّر أصولها وحجم أعمالها بمليارات الدولارت، تفوق موازنة بعضها موازنات دول مجتمعة... الأسئلة التي تدور في الأذهان هي، لماذا تقام هذه التظاهرة الاقتصادية السياسية، العالية الكلفة... ما هو مردودها؟ لماذا يأتي السياسيون ورجالِ المال إلى دافوس؟ إلى أين يمضي العالم في ظل التفاوت الكبير في مستويات الدخول بين الناس... والدول؟ وبما أنّ إعلان البنك المركزي الأوروبي، إصدار حزم التيسير الكمي كان الحدث الأبرز في المؤتمر، كيف سينعكس هذا الإجراء على الاقتصاد الأوروبي، وعلى مستوى التفاوت في الدخول بين الناس؟

منتدى دافوس اكتسب شهرة عالمية، كونه يجمع في جلساته ومناقشاته العلنية والسرية أباطرة المال والسياسة، ويتقدّمهم نجوم الإعلام، وعلى سبيل التجميل تدعى منظمات المجتمع المدني التي تعمل على مواضيع اقتصادية وإنسانية وبيئية، مثل مكافحة الفقر وتشجيع ريادة الأعمال وغيرها، وبوجود المنظمات الدولية سواء الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وذلك لإعطائه مزيداً من البريق والثقل، في الحقيقة، هو منصة لجمع كلّ أصحاب القرار الاقتصادي في العالم، لمناقشة التحديات والمستجدات في النظام العالمي الجديد، ومن الضروري الإشارة إلى أنّ 67 في المئة من المشاركين في المؤتمر هم من الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وكندا والاتحاد الأوروبي، وعلى أجندة دافوس لهذا العام، سبعة محاور رئيسية، شكلت أجندة الاجتماعات والجلسات في المنتدى، وهذه المحاور تمثل أهم التحديات للاقتصاد العالمي. المحور الأول: عدم المساواة والتفاوت في الثروات والدخول، الثاني: انخفاض أسعار النفط... وتأثير الانخفاض الشديد في الأسعار على دول العالم، الثالث: التهديدات الإرهابية وعدم الاستقرار السياسي وخصوصاً في الشرق الأوسط، الرابع: حزمة التيسير الكمي التي أعلنها المصرف المركزي للاتحاد الأوروبي وآثارها على اقتصادات الدول، الخامس: التكنولوجيا، وشعار مستعار من العبارة المطبوعة على الدولار، بأن ثقتنا هي بالله، لأن تصبح بأنّ «ثقتنا بالتكنولوجيا» وهناك سيطرة واضحة لشركات الهواتف المحمولة، وصناعة البرمجيات على الشبكة العالمية، المحور السادس: التغيّرات المناخية وخطورتها على كوكب الأرض وأهمّ السياسات الواجب اتباعها، والاستثمارات اللازمة، المحور الأخير: الأوبئة (إيبولا مثالاً).

في البداية، حدثان مهمان للغاية سيطرا على أجندة المنتدى:

الأول: التقرير الذي أصدرته منظمة أوكسفام، وهي تجمع للعديد من الجمعيات والمنظمات غير الحكومية التي تعمل على مكافحة الفقر في العالم. تقرير صادم، ذكرت فيه أنّ 80 ملياردير يملكون ما يملكه 3.5 مليار شخص في العالم، أيّ نصف مجموع سكان الكرة الأرضية، وقال التقرير، بأنّ 1 في المئة من مجموع سكان العالم يتجاوز ما يملكونه، ملكية الـ99 في المئة الآخرين... وهذا سينعكس سلباً على الديمقراطية وحقوق الإنسان، هذا ما قالته مسؤولة مهمة في أوكسفام، إذا بينما يضع منتدى دافوس عدم المساواة والفجوة في الدخول بين الناس على الأجندة كلّ عام، نجد أنّ التفاوت في الدخل بين الفقراء والأغنياء في الدولة الواحدة كبير جداً، ثم أنّ الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة كبيرة جداً أيضاً.

الثاني: أعلن البنك المركزي الأوروبي ECB European Central Bank، حزمة تحفيزية للاقتصاد الأوروبي أو ما يسمى بالتيسير الكمي على دفعات، والتي من المتوقع أن تتجاوز التريليون يورو، وهي الأضخم بعد الحزم التي أصدرتها الولايات المتحدة الأميركية أيضاً لتجاوز آثار الأزمة المالية التي بدأت في 2008. ومن الجدير بالذكر، أنّ حزم التيسير الكمي أوEasy Quantitave EQ، هي في جوهرها عبارة عن طبع أوراق نقدية، وضخّها في الأسواق لتوفير السيولة وتحريك الاقتصاد. أطلقت هذه التسمية للمرة الأولى في اليابان ثم استخدمها العديد من الدول منها بريطانيا، لتحريك عجلة الاقتصاد وتجاوز الركود أو الجمود الاقتصادي.

تقول تصريحات صندوق النقد الدولي: «إنّ المبالغ المتأتية من عمليات التيسير الكمي أو ما يسمّى Easy Quantitative، ستؤثر سلباً في توزيع الدخل، وستزيد من الفوارق في الثروة والدخول بين الفقراء والأغنياء»، ومن المعروف أنّ اتفاق ماستريخت يحظر على الدول تمويل نفقاتها ومشاريعها من خلال طبع الأوراق النقدية.

يؤكد فليكس سالمون رئيس تحرير مجلة فيوجن التصريحات الصادرة عن صندوق النقد ويقول: «تأتي حزم التيسير الكمي للاتحاد الأوروبي لتزيد حدة التفاوت في الدخل، وعلى رغم أنها المفروض أن تنقص من قوة وأهمية المال لمصلحة قوة العمل، ولكن ما سيحصل هو العكس تماماً، لأنّ معظمها سيُضخّ في الأسواق المالية، والنتيجة أنّ الثورة المقبلة ستكون في التشريعات وليس في التكنولوجيا». وتضيف الأستاذة في الاقتصاد وإدارة الأعمال في جامعة كاليفورنيا بيركلي لورا تايسون: «على رغم الجهود الكبيرة التي بذلت لمعالجة آثار الأزمة المالية العالمية 2008، ولكن التفاوت الكبير في الدخول والنمو الاقتصادي التضميني، الذي ينعكس بشكل عادل على معظم المواطنين، لم يستحوذ على اهتمام صناع السياسات الاقتصادية في العالم».

أما خبراء اقتصاد ورجال مال كانوا مشاركين في المنتدى، فصرّحوا بشكل مخالف وقالوا: «إنّ السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تخفيف التفاوت في الدخل وتحقيق قدر من المساواة، لن تؤدّي إلى تحقيق الرفاه للبلدان التي تتبعها»، وهذا ينذر بالمزيد من التغوّل لمصلحة قوة المال على حساب قوة العمل، بالطبع يمكن توقع مثل تلك الأفكار والمواقف، إذا علمنا أنّ المشاركين في المؤتمر هم أصحاب الملياردريات الذين ينتمون لفئة الـ1 في المئة من الذين يملكون 50 المئة من ثروة الأرض، حيث أنّ 1700 طائرة خاصة أوصلت بعض المشاركين إلى المؤتمر.

النظام العالمي الجديد، الذي تمت هندسته وصوغ مكوناته من قبل الدول الأغنى والأقوى وبمشاركة ورعاية المنظمات الدولية، تقوم مكوناته على:

- أولاً: تبني المعايير الدولية والاتفاقات التي من شأنها إرساء قواعد التجارة الخارجية، التي ترعاها منظمة التجارة العالمية WTO، من المهم القول بأن تلك المعايير والقواعد، ربما تجعل التجارة حرة ولكنها غير عادلة. فمثلاً، الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيرها من الدول لا توقع اتفاق تجارة حرة مع أي دولة، من دون الموافقة على مجموعة من الشروط، أولها التعهد والتزام قواعد وقوانين حماية الملكية الفكرية، وفي هذا إجحاف كبير بحق الدول الفقيرة التي لا قدرة لديها، على دفع الأثمان الباهظة لبراءات الاختراع في صناعات مثل الدواء.
- ثانياً: النظام المصرفي العالمي، المصمم بعناية لضمان وإحكام سيطرة الأقوياء والأغنياء وفرض شروطهم.
- ثالثاً: ارتباط الاقتصاد بالسياسة، حيث تفرض العقوبات الاقتصادية على الشعوب قبل الحكومات لأغراض سياسية، كل ذلك يؤدي إلى مزيد من الفقر والبؤس الاقتصادي للفقراء ومضاعفة الثروة للأغنياء.

اليوم تثبت الإحصاءات والمؤشرات الاقتصادية على مستوى العالم، وعلى رغم التحسن النسبي الذي طرأ على كثير من الدول الفقيرة، بأن الاقتصاد العالمي الجديد، ومن خلال ما يسوده من معايير مزدوجة، هو أفضل تجسيد لشريعة الغاب. فالدول الغنية مثل الاتحاد الأوروبي وإنكلترا واليابان والولايات المتحدة تصدر حزم تحفيز لاقتصاداتها وتطرح السيولة الناجمة عن طرح العملات في الأسواق المالية فيها لمساعدتها على التعافي، أما الدول النامية فتكون تحت رحمة شروط وسياسات صندوق النقد الدولي... آخر ما يقال، هو لا عزاء للفقراء في هذا العالم.

البنك الدولي: انخفاض أسعار النفط يعزز النمو في لبنان ويخفض الأكلاف

توقّع تقرير البنك الدولي الصادر أخيراً في الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أن ينعكس انخفاض أسعار النفط ومشتقاته إيجاباً على لبنان وبخفض فاتورة العديد من الأكلاف فيه خصوصاً الفاتورة الكهربائية. كما سيعود بالنفع على المستهلكين ويعزز النمو.

وتطرّق التقرير إلى انحسار التوترات السياسية في المنطقة بعض الشيء، لا سيّما مع تمديد المحادثات النووية بين إيران ومجموعة خمسة زائداً واحداً، وتوصل الحكومة العراقية وإقليم كردستان إلى اتفاق على حل نزاع بشأن الموازنة وتوزيع عائدات تصدير النفط، لافتاً في الوقت نفسه إلى الصعوبات التي لا يزال كلّ من لبنان، واليمن، وليبيا يواجهونها في الحفاظ على حكومات فاعلة تؤدي وظائفها.

إلا أنّ أكثر التطورات أهمية بحسب التقرير، هو انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية بكل ما تعنيه الكلمة، حيث وصلت إلى مستوى أقلّ من 50 دولاراً للبرميل (لخام برنت) في أوائل كانون الثاني، وانخفضت 50 في المئة عن ذروتها في منتصف حزيران 2014.

ولفت التقرير إلى أنّ البلدان المستوردة «ستشهد تحسّناً في موازين معاملاتها الجارية من خلال انخفاض فواتير الواردات، وفي موازين ماليتها العامة بفضل انخفاض تكاليف دعم الوقود (التي يصل بعضها إلى 10 في المئة من إجمالي الناتج المحلي)، بينما «قد تتضرر اقتصادات البلدان المُصدِّرة للنفط، إذ يُدر النفط أكثر من نصف إيرادات موازنتها وعائدات صادراتها».

وافترض أن يبلغ سعر النفط في المتوسط 65 دولاراً (للبرميل (للبرميل من الخام أو 78 دولاراً من مستوى أعلى وأرتكز في ذلك إلى التحليل والمقارنة).

وأشار التقرير إلى أنّه من المتوقع أن يكون الأثر الكلي على اقتصاد لبنان إيجابياً. فمن جانب المالية العامة، ستتحقق وفراً كبيراً يأتي معظمه من انخفاض مدفوعات الحكومة لشركات الكهرباء. ومن المحتمل أن يشهد ميزان المدفوعات أثراً صافياً مؤاتياً لأن تراجع واردات الطاقة سيطغى أثره على نقصان تحويلات المغتربين. ويحيط الغموض بالأثر على القطاع الحقيقي، إذ إن انخفاض أسعار المنتجات البترولية سيعزز الاستهلاك الخاص من ناحية، لكن تراجع تحويلات المغتربين اللبنانيين في البلدان المنتجة للنفط قد يُضعِف هذا الاستهلاك من ناحية أخرى.

وبفضل انخفاض أسعار النفط، سيتحسَّن وضع المالية العامة للبنان الذي يتسم بأوجه ضعف هيكلية. ومن المُتوقَّع أن يزداد العجز الكلي لموازنة الحكومة المركزية إلى 10.2 في المئة من إجمالي الناتج المحلي عام 2014 صعوداً من 9.4 في المئة من الإجمالي عام 2013. ومن المنتظر أيضاً أن تُسجِّل البلاد عجزاً أولياً في المالية العامة في 2014 وذلك للسنة الثالثة على التوالي ليصل إلى 1.2 في المئة من إجمالي الناتج المحلي. وتشير التوقعات بحسب التقرير إلى أن الدين العام الإجمالي سيصل إلى 149 في المئة من إجمالي الناتج المحلي في نهاية 2014. وسيكون الأثر الأولي لانخفاض أسعار النفط من خلال المدفوعات لشركة كهرباء لبنان. وفي الماضي، لم تُستخدم المدفوعات الحكومية لشركة كهرباء لبنان لأغراض الاستثمار. وقد تراجعت طاقة توليد الكهرباء بينما ازداد الطلب. وتبلغ طاقة توليد الكهرباء حالياً 2019 ميغاوات بالمقارنة بالطلب وقت الذروة البالغ 3195 ميغاوات، وهو ما يؤدي إلى انقطاعات يومية للتيار يجري في العادة التعويض عنها بإمدادات من موردين من القطاع الخاص. وكبَّد هؤلاء المُورِّدون المستهلكين تكلفة إضافية كبيرة تعادل ثلاثة أمثال مستوى رسوم شركة كهرباء لبنان، وهو ما أثنى السلطات عن رفع رسوم الكهرباء التي كانت ثابتة منذ عام 1996 (حينما كان سعر النفط 25 دولاراً للبرميل). ونتيجة لذلك، لا تُغطّي الشركة سوى جزء ضئيل من تكاليفها، الأمر الذي خلق عجزاً مزمناً تجرى تغطيته من خلال مدفوعات مباشرة من الحكومة بلغت في المتوسط 3.9 في المئة من إجمالي الناتج المحلي خلال السنوات العشر الماضية. وترتبط هذه المدفوعات بأسعار النفط، ويبلغ معامل الربط 0.4 منذ عام 2005. وفي السنوات القليلة الماضية، كانت أسعار النفط مرتفعة بشكل غير معتاد، وهو ما أدّى إلى زيادة المدفوعات الحكومية لشركة كهرباء لبنان التي بلغت في المتوسط 4.7 في المئة من إجمالي الناتج المحلي منذ عام 2011. وسيكون لانخفاض أسعار النفط أثر إيجابي على وضع المالية العامة من خلال تقليص المدفوعات إلى الشركة، وإن كان بعد تأخير يتراوح من ستة أشهر إلى تسعة بالنظر إلى هيكل التعاقدات الجارية مع مُورِّدي زيت الوقود وزيت الغاز.

انخفاض أسعار النفط سيؤدي إلى تحسّن ميزان المدفوعات في لبنان

ميزان المعاملات الجارية

على رغم التأثّر الشديد للبنان بالبلدان المصدرة للنفط من خلال تحويلات المغتربين والاستثمارات، نظراً لوضعه كمستورد صاف كبير للنفط، فمن المتوقع أن يتحسَّن ميزان مدفوعات هذا البلد. وتشير التنبؤات إلى أن عجز ميزان المعاملات الجارية سيحوم حول ثمانية في المئة من إجمالي الناتج المحلي عام 2014، وهي نفس نسبته في العامين السابقين. والعامل الرئيسي في هذا الوضع هو عجز كبير في الميزان التجاري بلغ في المتوسط 34 في المئة من إجمالي الناتج المحلي منذ عام 2010. ولأن لبنان مستورد صاف للنفط فإن وارداته من الطاقة عامل رئيسي من عوامل العجز التجاري الذي بلغ في المتوسط 8.3 في المئة من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة نفسها. وفضلاً عن ذلك، فإنه لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات، سيظل لبنان معتمداً على التدفقات المالية الداخلة، التي يأتي جزء كبير منها عن طريق تحويلات المغتربين، وتعادل نحو 6.5 في المئة من إجمالي الناتج المحلي (متوسط السنوات 2010–2013). وتتأثّر تحويلات المغتربين أيضاً بسعر النفط، لأن جزءاً كبيراً من هذه التحويلات يأتي من الجالية اللبنانية الكبيرة في منطقة مجلس التعاون الخليجي. وهذه المنطقة أيضاً مصدر مهم لدخل الكثير من مؤسسات الأعمال اللبنانية.

وفي وجه عام، من المتوقع أن يكون لانخفاض أسعار النفط أثران يعوضان بعضهما بعضاً على ميزان المدفوعات في لبنان. الأول إيجابي ينشأ عن انخفاض واردات الطاقة، والثاني سلبي يرجع إلى انخفاض متحصّلات الدخل، وتتوقف المحصلة النهائية على المرونة النسبية لواردات الطاقة ومتحصلات الدخل بالنسبة لسعر النفط. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن المرونة النسبية لواردات الطاقة ومتحصلات الدخل بالنسبة إلى أسعار النفط تبلغ 0.25 و0.12 على الترتيب للفترة كانون الثاني –2010 تموز 2013. ونظراً لأن واردات الطاقة أيضاً أكبر من متحصّلات الدخل، فإن هذا ينبئ بأن انخفاض أسعار النفط سيكون له بوجه عام أثر إيجابي في ميزان المدفوعات.

النمو والتضخم

أما الأثر المتوقع في النمو يكتنفه الغموض وسيتوقّف على طول مدة انخفاض أسعار النفط وتوقعاتها. وسيعود هبوط أسعار النفط بالنفع على المستهلكين، ويُعزِّز النمو، بافتراض ثبات العوامل الأخرى، لكن من ناحية أخرى قد تتعرض تحويلات المغتربين من البلدان المنتجة للنفط لضغوط إذا استمر انخفاض أسعار النفط فترة طويلة. وستتراجع معدلات التضخم الأساسي مع انخفاض أسعار النفط.

أبو فاعور يحيل ملف الترس على النيابة العامة

أحال وزير الصحة العامة وائل أبو فاعور على النيابة العامة التمييزية الملف المتعلق بالمريض الياس جان الترس بعد اكتشاف تقديمه ملفيّ دواء، واحد في بيروت وآخر في طرابلس، موقّعين من الطبيب جمال حافظ وبالتاريخ نفسه، وبدواءين مختلفين.

يذكر أنّ اللجنة الطبية العلمية في وزارة الصحة العامة رأت أنه لا يمكن وصف هذين الدواءين دفعة واحدة للمريض نفسه. لذلك وبعدما تبيّن للجنة الطبية وجود شك في الموضوع، وبعد مقارنة تواقيع الطبيب، استدعي وقد أقرّ بأن التوقيع على الوصفة الصادرة من جمعية الخدمات الاجتماعية في طرابلس مزوّر وغير محرّر من قبله، في حين أن المريض هو مريضه، وأن الوصفة الموقعة منه هي المقدمة في بيروت.

وأشارت وزارة الصحة إلى أنّ الطبيب وعد بسحب ختمه من المستشفى المذكور، واعترف بأن الخطأ الحاصل هو أوّل خطأ منذ عشرين سنة، مع الإشارة إلى أن المريض يتسلّم دواءه من الوزارة منذ عام 2003.

من جهة أخرى، كلّف أبو فاعور الطبيب المتعاقد مع المستوصف المركزي للوزارة في طرابلس الدكتور جمال خالد عبدو بمهمات رئيس مصلحة الصحة في الشمال بالوكالة، بدلاً من الدكتور محمد غمراوي لبلوغه السن القانونية.

وجاء في القرار، الذي حمل الرقم 1/177 تاريخ 28/1/2015 وأبلغ لمحافظ الشمال القاضي رمزي نهرا أمس: «يكلف الدكتور عبدو برئاسة المصلحة من دون أن تترتب عليه أية نفقات جراء التكليف ريثما يُعيّن طبيب أصيل».

في سياق متّصل، كلف الوزير وائل أبو فاعور التفتيش الصيدلي في مصلحة صحّة البقاع بإقفال صيدلية علي جمعه في النبي عثمان – بعلبك، في صورة موقتة لحين تسوية وضعها.

وداهم الجيش اللبناني أول من أمس، مزرعة تابعة للسوري ع. غ. في بلدة الروضة البقاع الغربي، وصادر كميات من المعلبات الفاسدة والأبقار المريضة.

وسلم الجيش المضبوطات إلى قوى الأمن الداخلي. وتم فتح تحقيق بناء على توجيهات وزير الصحة وائل أبو فاعور.

كما حضر فريق من وزارة الصحة برئاسة منسقة الحملة الغذائية في الوزارة جويس حداد وطبيب القضاء سعيد طربيه، وكشف على المواد وأخذ عينات منها.

حكيم عرض العلاقات الثنائية مع المفوض الأوروبي لسياسة الجوار

عرض وزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم مع المفوض الأوروبي لسياسة الجوار الأوروبية يوهانس هانيس، ترافقه سفيرة الاتحاد في لبنان انجلينا ايخهورست على رأس وفد من الاتحاد، العلاقات الثنائية، وتوزيع المساعدات الاوروبية في المنطقة وضرورة تمييز لبنان من هذه الناحية لعوامل عديدة، وأكّد المفوّض الأوروبي على خلق صندوق ائتمان إقليمي يبدأ تطبيقه في لبنان.

من جهته، شدّد الوزير حكيم على أهمية الأخذ في الاعتبار العبء الذي يشكله النزوح السوري على مختلف الصعد الاقتصادية والمالية والاجتماعية، داعيا الاتحاد الأوروبي إلى زيادة المساعدات إلى لبنان كي يستطيع مواجهة هذا الحجم من النزوح باعتبار أنّ لبنان يمتاز عن غيره بقربه من القيم الأوروبية. كذلك اعتماده كمركز رئيسي لعمل الاتحاد الأوروبي إقليمياً، وطالب بضرورة دعم مشاريع لمحاربة الفقر والجهل والفساد باعتبار أنّ معالجة هذه المشاكل هي أساس للثبات في لبنان.

وأشار حكيم إلى ضرورة دعم قطاع الطاقة في لبنان، وكذلك دعم خطوات الحكومة، والتكلفة المتعلقة بزيادة عناصر القوى الأمنية في ظل الظروف الراهنة.

وأبدى المفوض الأوروبي استعداده، بناء على طلب من لبنان، للعمل على جذب الاستثمارات الأوروبية للتوظيف في قطاع الطاقة، مؤكداً أهمية دخول لبنان إلى منظمة التجارة الدولية عبر استكمال آلية الانضمام.

كما سيلتقي الوزير حكيم المفوض هانيس في بروكسيل الأسبوع المقبل في خلال الزيارة الرسمية للوفد اللبناني لاستكمال المحادثات.

انخفاض الطلب على «اليوروبوند» إثر أحداث الجنوب

مصرف لبنان: مجموع الودائع ينخفض 981.80 مليار ليرة

انخفضت دولرة الكتلة النقدية من نسبة 58.80 إلى نسبة 58.52 في المئة

انخفضت الكتلة النقدية (م3) بقدر 1168 مليار ليرة (775.08 مليون دولار) خلال الأسبوع الماضي في 15 كانون الثاني 2015 لتصل إلى 176.321 مليار ليرة (116.96 مليار دولار)، متقدمة بنسبة 5.32 في المئة مقارنة مع الفترة نفسها السنة الماضية.

وتراجعت الكتلة النقدية «م1» خلال هذا الأسبوع بقدر 187 مليار ليرة (123.80 مليون دولار) بسبب انخفاض الودائع تحت الطلب بقدر 65 مليار ليرة (43.12 مليون دولار)، والنقد في التداول بقدر 122 مليار ليرة (8.93 مليون دولار).

أما بالنسبة لمجموع الودائع (باستثناء الودائع تحت الطلب)، فقد شهد تراجعاً وقدره 981.80 مليار ليرة (651.28 مليون دولار) إذ انخفضت الودائع بالعملات الأجنبية بقيمة 775 مليون دولار بينما ارتفعت الودائع بالليرة بقدر 187 مليار ليرة.

وانخفضت دولرة الكتلة النقدية من نسبة 58.80 في المئة إلى نسبة 58.52 في المئة، واستقرت فائدة الإنترنبك على 2.75 في المئة في نهاية تشرين الثاني، بحسب مصرف لبنان.

اليوروبوند

كما انخفض الطلب على سندات الخزينة في لبنان بعد ازدياد إمكان الحرب مع تطور الاشتباكات على الحدود الإسرائيلية.

وتراجع الأداء الأسبوعي لمؤشر بنك لبنان والمهجر للسندات المالية (BBI) بنسبة 0.50 في المئة إلى 106.85 نقطة. فانخفض العائد على سندات الـ5 و10 سنوات بنسبة 12 نقطة أساس و8 نقاط أساس إلى 5.24 في المئة و6.15 في المئة، على التوالي.

في الولايات المتحدة، ارتفع طلب المستثمرين لسندات الخزينة قبيل تطاير السوق المالية إضافة إلى إعلان مزاد سندات الخزينة بقيمة 77 مليار دولار الأسبوع المقبل. من هنا، انخفض العائد على سندات الـ5 و10 سنوات بـ11 نقطة أساس و13 نقطة أساس ليصل إلى 1.28 و1.77، على التوالي.

نتيجة لذلك، توسع الفارق بين سندات اليورو اللبنانية الـ5 و10 سنوات وتلك الأميركية بـ23 نقطة أساس و21 نقطة أساس لتنهي الأسبوع عند 396 نقطة أساس و446 نقطة أساس.

تحسن أداء مؤشر الأسواق الناشئة جي بي مورغان بنسبة 0.82 في المئة إلى 659.19 نقطة أساس بعد انخفاض أداء معظم الأسواق المالية في الدول الناشئة والمتقدمة.

المستأجرون القدامى يحذّرون من التهويل والمالكون يستنكرون التمرد على القانون

استنكر مجلس نقابة مالكي العقارات والأبنية المؤجرة بعد اجتماعه الطارئ، أمس، «التهديد المتواصل للقضاة الذين بادروا على نحو طبيعي ومتوقع إلى السير بتطبيق القانون الجديد النافذ للإيجارات بتاريخ 28 كانون الأول 2014»، وأضاف المجلس في بيان: «إننا نضع الدعوات المشبوهة والتحريضية ضده برسم النيابة العامة التي عليها واجب التحرك لوقف التحريض والتهديد في حق القضاة بممارسة عملها بحماية الحقوق ضمن القوانين المرعية الإجراء، وبرسم مجلس القضاء الأعلى برئاسة القاضي جان فهد المعروف بتاريخه القضائي العريق».

وأشار البيان إلى أنّ «توجيه إنذارات من قبل المالكين القدامى إلى المستأجرين المتخلّفين عن تطبيق القانون حصراً هو حق قانوني يكفله الدستور للحفاظ على الحقوق، ولا يمكن وضعه في خانة التهديد والوعيد، وإلا أصبحت القوانين حبراً على ورق. بل على العكس فإن التهديد يصدر اليوم عن تجمعات تتاجر بقضية المستأجرين، وتعمل بشتى الوسائل على تحريضهم ضد إخوانهم المالكين وضد القضاء وضد النواب والمسؤولين، مع العلم أن غالبية المستأجرين قد باشرت بتطبيق القانون عن رضاء وهي على قناعة بوجوب إعادة التوازن إلى العلاقة بين المالكين والمستأجرين وبرعاية من الدولة».

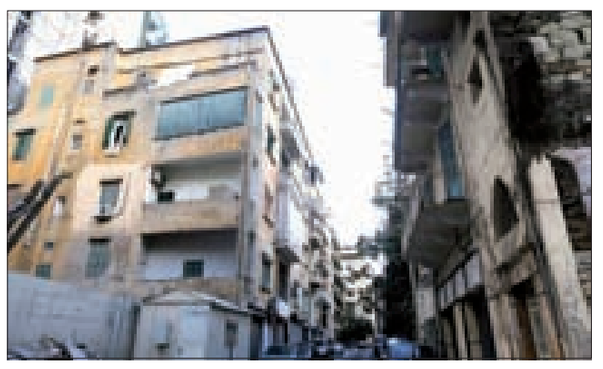

وتابع: «نحمّل المسؤولين في التجمعات التي تتاجر بقضية المستأجرين كامل المسؤولية عن حصول أية حادثة أمنية جراء التحريض الذي تمارسه هذه التجمعات ضد المالكين، وجراء دعوتها المستأجرين إلى عدم التزام تطبيق القانون الجديد النافذ للإيجارات. ونعتبر دعوتهم إلى تمديد القانون الاستثنائي القديم 160/92 دعوة إلى قطع أرزاق المالكين القدامى».

المستأجرون

وحذرت هيئة الدفاع عن المستأجرين القدامى من جهتها، من إقدام لجنة المالكين بالاشتراك مع بعض الأشخاص من غير ذوي الصفة على التهويل على المستأجرين وإيهامهم بأن قانون الإيجار أصبح ساري المفعول.

ودعت الهيئة المراجع القضائية إلى «ملاحقة هؤلاء الأشخاص الذين يهددون المستأجرين وإحالتهم على القضاء المختص».

من ناحية أخرى، نوهت الهيئة بموقف اللجان النيابية والمجلس الدستوري والوزراء والنواب الذين طعنوا بالقانون، وعملوا على تعطيله لأنه يهجر المواطنين ويخلق عدم استقرار اجتماعي.

ودعت إلى تنظيم تحركات واسعة من أجل وقف مؤامرة المالكين ضد حقهم بالمسكن، وطالبوا مجلس الوزراء بحماية كرامتهم الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان.

إشغال الفنادق في بيروت يرتفع إلى 56.3 في المئة في كانون الأول 2014

سجلت العاصمة بيروت، بحسب ما ورد في تقرير «س.ت.ر. غلوبال» الأخير، ارتفاعاً سنوياً مضطرداً بنسبة 24.3 في المئة في معدّل إشغال الفنادق إلى 56.3 في المئة في شهر كانون الأول من عام 2014، توازياً مع زيادة سنوية ملموسة في الإيرادات المحققة عن كلّ غرفة متوافرة في فنادق العاصمة بلغت نسبتها 23.4 في المئة إلى 93.02 دولار أميركي. وذلك بحسب ما ورد في التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 196 الصادر عن «بنك الاعتماد اللبناني» للفترة ما بين 26 و30 كانون الثاني من عام 2015.

على صعيد أوسع، تحسن معدل إشغال الفنادق في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا بنسبة 3.9 في المئة على صعيد سنوي إلى 61.9 في المئة في شهر كانون الأول 2014، كما تطور مستوى الإيرادات اليوميّة المحققة عن كلّ غرفة متوافرة بنسبة 7.3 في المئة إلى 113.53 دولار أميركي.

كذلك سجّلت فنادق المنطقة ارتفاعاً سنوياً بنسبة 3.2 في المئة في معدّل التعرفة اليومية للغرف «ADR» إلى 183.35 دولار أميركي.